الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:

الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية

يومي 24 و 25 أفريل 2018

الالتزام بمبادئ الحوكمة في المصارف كمدخل لإدارة الفساد المالي الملازم للأزمة المالية العالمية الراهنة.

أد.شعباني مجيد)
جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر
mcha2016@gmail.com

أ.تلخوخ سعيدة
جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر
mgstrst2012@gmail.com

ملخص:

تزايد الاهتمام بالحوكمة المصرفية بعد تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لبعض أقطاب البنوك الامريكية والاوروبية، وما نتج عن ذلك من حدوث أزمة مالية عالمية سنة 2008 بسبب ضعف الافصاح والشفافية، مما جعل العديد من الدول تسارع لاعتماد مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال تبني معايير لجنة بازل، فالاقتصاد بحاجة الى حوكمة جديدة لتفادي إخفاقات النظام الحالي ومعالجة هذه الأزمة التي أضرّت بالاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، الحوكمة المصرفية، الأزمة المالية العالمية، لجنة بازل

Abstract: interest in banking governance is increased after the financial and banking collapses of some of the banks of the US and European banks, and the resulting global financial crisis in 2008 due to weak disclosure and transparency, which made many countries to accelerate the adoption of the principles of banking governance by adopting the criteria of the Basel Committee. To a new governance to avoid failures of the current system and address this crisis, which affected the global economy.

Keywords: Corporate Governance, Banking Governance, Global Financial Crisis, Basel Committee.

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التغيرات والتطورات السريعة والعميقة، وعلى رأسها التقدم التكنولوجي الهائل الذي استفادت منه البنوك، واستحداث أدوات مالية، جديدة بالإضافة إلى انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في مختلف الدول بصورة غير مسبوقة. إلا أن هناك بعض الأزمات المالية التي مسّت العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي جاءت لضعف فعالية أطر الرقابة وغياب الضوابط الاحترازية، إلى جانب نقص الشفافية والافصاح.

وفي خضم هذه التحولات والمستجدات العالمية التي مست البيئة المصرفية الدولية، وما صاحبها من احتدام المنافسة وتنوع في طبيعة ودرجة المخاطر، كان لابد من تكريس مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية من أجل تحسين تنظيم البنوك وإدارة أعمالها بما يضمن سلامة أداء المصارف وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالنشاط المصرفي.

ومن هذا المنطلق، نطرح من خلال هذه الورقة البحثية الاشكالية التالية:

ما مدى ارتباط الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالالتزام بمعايير الحوكمة في المؤسسات المصرفية؟

وبغرض معالجة هذه الاشكالية، تأتي هذه الورقة البحثية في أربعة محاور وهي:

المحور الأول: مفهوم الحوكمة

المحور الثاني: الحوكمة في المؤسسات المصرفية

المحور الثالث: مفهوم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

المحور الرابع: الحوكمة لتفادي مخاطر الأزمة المالية العالمية

اولا: مفهوم الحوكمة

الحوكمة، الحاكمية، الحكمانية كلها مصطلحات معربة لكلمة governance ، وعلى الرغم من اختلاف المسميات إلا أنها ترمز الى معنى عام واحد.

1- تعريف الحوكمة

تعد الحوكمة مفهوما متعدد الأبعاد، فهي ترتكز على البعد الأخلاقي والبعد الإشرافي والبعد الرقابي، كما تعتمد على نظام المساءلة، فهي تعد بمثابة الأنشطة الرئيسية لنظام الحوكمة، والتي تتفاعل مع بعضها بعضا في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف منها توفير الحماية القانونية، التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع.[1]

حيث عّرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى.[2]

2- مبادئ حوكمة الشركات

فيما يلي أهم محاور المبادئ الجديدة للحوكمة حسب منتدى OECD/G20 المنعقد في أفريل 2015 ، وعقب هذا الاجتماع اعتمد مجلس منظمة OECD هذه المبادئ في 8 جويلية 2015 ، وقدّمت هذه المبادئ لقادة مجموعة ال20 في 15-16 نوفمبر 2015 في أنطاليا حيث أقرتها مبادي لحوكمة الشركات:[3]

- ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات.
- الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين.
- المؤسسات الاستثمارية وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الادارة.

3- مزايا حوكمة الشركات

تؤدي الحوكمة الى تحجيم العديد من المشاكل من خلال:[4]

- تخفيض كلفة رأس المال وما يصاحبه من ارتفاع في تقييم جدارة الشركات المقترضة مما يزيد في جاذبية الاستثمار من قبل المستثمرين ويؤدي بالتالي إلى النمو والتوظيف.
- تمكين الشركات من الحصول على التمويل الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والنمو والتوظيف.
- توزيع أفضل للموارد وإدارة أحسن، مما يؤدي إلى خلق المزيد من الثروات وتعظيم ثروات المالكين عن طريق تحسين أداء العمليات.
- تخفيض مخاطر الأزمات المالية باعتبار أن هذه المخاطر تنطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية ضخمة.
- علاقات أفضل بين كافة الأطراف ذات المصلحة، حيث أنه من شأن ذلك تحسين العلاقات الاجتماعية والعمالية ومجالات أخرى مثل حماية البيئة والقضاء على البطالة.

ثانيا: الحوكمة في المؤسسات المصرفية

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم إحدى الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمل الشركات ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الاطار المؤسسي لحوكمة الشركات، ومنه تظهر جليا أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي.

1- تعريف الحوكمة المصرفية

يعبّر مفهوم الحوكمة في المصارف عن الطريقة التي يدار بها المصرف من قبل الادارة، والتي تتمثل عادة في مجموع النظم والهياكل التنظيمية والمعلومات المستخدمة في تحديد العلاقة فيما بين الهيئات المنظمة للمصارف والمصارف أنفسها، فضلا عن الأساليب السليمة التي يستند إليها مجلس الادارة في تسيير جميع العمليات المطبقة من طرف المصرف، وتقوم الحوكمة بتعيين دور المصارف ومسؤولياتها وسلطاتها وحقوقها.[5]

2- العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة المصارف

من بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي نذكر ما يلي:[6]

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولين بالبنك.
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الادارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات، سواء داخلية او خارجية.
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الادارة العليا.
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية.

- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الادارة والادارة العليا.
- خلق بيئة لتعزيز انضباط السوق فعليا.
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات في حوكمة الشركات.
- تطوير إطار قانوني فعلي يحدد حقوق وواجبات البنك.

3- مبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية

منذ تأسيس لجنة بازل*، قامت بإصدار العديد من الأوراق والتقارير التي تناولت بعض معايير حوكمة المؤسسات المالية، ومن أهم هذه الإصدارات مبادئ إدارة مخاطر سعر الفائدة، إطار للرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، تحسين شفافية المصارف ومبادئ إدارة مخاطر الائتمان.

حيث أصدرت اللجنة سنة 1999 دليلا لمساعدة مشرفي المصارف على اعتماد مبادئ الحوكمة الجيدة بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي نشرت بداية العام نفسه، وبعد التطورات الكبيرة المتعلقة بالحوكمة والتي تلقّت اهتماما خاصا على المستويات الوطنية والدولية، وبعد إصدار المبادئ المعدلة للمنظمة OECD سنة 2004، أصدرت اللجنة مراجعة لمبادئ سنة 1999 ، وتم اعتماد الدليل الجديد في عام 2006 تحت عنوان "تحسين ممارسات الحوكمة في المؤسسات المصرفية". ويتضمن الدليل ثمانية مبادئ يتفرع عنها عدد من المبادئ والمحاور الفرعية كما يلي:

- ينبغي أن يكون أعضاء مجالس الادارة مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال المصرف ومسؤولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالمصرف وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وأن يمارسوا مهامهم وواجباتهم المتصلة بكافة المحاور التشغيلية والتنظيمية.
- على مجلس الادارة مراقبة وإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين. ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الادارة التنفيذية تطبّق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة، ويضاف إلى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقاريرا عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.
- على أعضاء مجلس الادارة القيام بوضع حدود واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين، مع وضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.
- ينبغي أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، ومن امتلاك المسؤولين المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية لإدارة المصرف وفق السياسات والتوجهات الموضوعة من قبل المجلس وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.
- ينبغي على مجلس الادارة والادارة العليا أن يقرا باستقلال مراقبي الحسابات وبأهمية وظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف ولسلامة المصرف في الأجل الطويل. وكذلك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن المناسب قيام لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة الى مجلس الادارة.
- ينبغي تأكد مجلس الادارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الأجل الطويل.
- يجب إدارة المصرف بأسلوب يعتمد على الشفافية، وكذلك الافصاح العام الملائم يعد ضروريا وخاصة للمصارف المدرجة لتحقيق الانضباط في السوق، ويجب أن تتاح للمساهمين والمودعين كافة التقارير الدورية والسنوية التي تعطي معلومات كافية ضمن الحد الأدنى المطلوب للإفصاح بما يتلاءم مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم التعرض للمخاطر.

- تفهم أعضاء المجلس والادارة العليا لهيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، بما يمكنهم من التعامل مع المخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي يتعرض لها المصرف من خلال إجراءات مناسبة تضمن إدارة هذه المخاطر ضن هيكل المصرف وأنشطته المختلفة.

لقد قامت اللجنة بإصدار نسخة معدلة من هذه المبادئ سنة 2010 بعنوان "مبادئ تحسين الحوكمة" تتضمن ستة محاور رئيسية تضم أربعة عشر مبدء وهي تتطابق مع مبادئ عام 2006 مع التركيز والاضافة بإدارة المخاطر وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية، وهو المحور الذي حظي باهتمام متزايد من اللجنة بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008. وتتمثل محاور مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عام 2010 فيما يلي:[7]

- ممارسات المجلس.
- الادارة العليا.
- إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- التعويضات والحوافز.
- الهيكل التشغيلي.
- الافصاح والشفافية.

وهكذا فإن مبادئ لجنة بازل مستمدة من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع مراعاة طبيعة أنشطة المصارف وتعقد هياكلها تبعا لدور الاطراف ذات العلاقة فيها.

ثالثا: مفهوم الأزمة المالية العالمية 2008

1- تعريف الأزمة المالية العالمية 2008

شهد العالم خريف 2008 أزمة مالية حادة بدأت في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تزايد حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري من قبل المقترضين في الولايات المتحدة الامريكية والذين قدر عددهم عامي 2005 و2006 بحوالي 3.4 مليون مقترض، الامر الذي أدى الى ارتفاع حالات حبس الرهن بصورة كبيرة مما حدا بدخول سوق الرهن العقاري في أزمة حقيقية تمثلت بتراكم مخيف للديون العقارية.

تحولت هذه الأزمة إلى أزمة اقتصادية عالمية، حيث أخذت تنتشر بوتيرة متسارعة نحو مختلف القطاعات الاقتصادية ، ونظرا لانفتاح العلاقات الاقتصادية الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات والاسواق المالية والتدفق الهائل للتجارة الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية والمالية النقدية بين الدول ولاسيما الصناعية منها، كان من السهولة أن تنتقل تداعياتها الى دول الاتحاد الأوروبي واليابان بالدرجة الاولى قبل أن تتسع وتمتد لتشمل العديد من الاقتصاديات الناشئة، فالعالم مازال تحت وطأة تداعياتها إذ ماتزال نهايتها غير واضحة.[8]

2- أهم الدروس المستخلصة من الأزمة المالية الراهنة

يمكن إيجاز أهم الدروس التي يمكن استنتاجها من الأزمة المالية الراهنة في النقاط التالية:[9]

- الحاجة الى المزيد من الافصاح والشفافية، حيث كشفت هذه الأزمة أن ضعف مستوى الشفافية لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو أخطر لدى الاقتصاديات المتقدمة، إذ أن السلطات الرقابية ليست على ما يبدو على علم بكامل التزامات ومديونيات المؤسسات المالية.
- ضرورة أن تعكس ميزانيات المؤسسات جميع التزاماتها حيث أن تمويل حجم متزايد من الانشطة من خارج الميزانية من شأنه عدم كشف الحجم الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات مما لا يسمح بالتحكم بها أو معالجتها.

- عدم الاستهانة بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر، ذلك أن التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري نتجت عن الاستخفاف بالمبادئ الأساسية في إدارة المخاطر كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرط رئيسي للإقراض وغيره.
- ضرورة عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية للمؤسسات أو صناديق الاستثمار.
- ضرورة الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة (مثل المشتقات) كون كثير من المتعاملين لا يفهمون ولا يقدرون درجة خطورة هذه المنتجات وكونها تصل في بعض الحالات الى مستويات خارجة عن السيطرة.

رابعا: الحوكمة لتفادي مخاطر الأزمة المالية العالمية

ارتبطت الحوكمة ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية العالمية الراهنة، حيث اعتبر عدم الالتزام بالتطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة أهم أسباب الأزمة، وبالتالي ارتبط توقع علاج الازمة بالحوكمة.

1- أسباب الأزمة المالية الراهنة من منظور الحوكمة

أثبتت تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية على الاقتصاد بأن مسببها الرئيسي هو تدني مستوى الشفافية في التقارير التي تقدمها المؤسسات المالية للمساهمين في ظل غياب أوجه الرقابة والتدقيق من قبل الانظمة السياسية. كما أن العولمة بمختلف جوانبها (بالأخص المالية والاقتصادية) أدت إلى تحرير الاسواق في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتضخم حجم الشركات، مما أدى إلى ضعف أوجه الرقابة على الانشطة الاقتصادية والمالية للشركات.

إن إفلاس كبرى المؤسسات المالية والمصارف والشركات، والفجوة الكبيرة بين مرتبات كبار المدراء التنفيذيين في الشركات والموظفين الآخرين، وتضليل المساهمين من خلال التقارير المالية الايجابية والارقام غير الصحيحة مثلما حصل في بنك الاعتماد والتجارة الدولي وإفلاس شركات انرون وورد كوم أدى إلى زعزعة ثقة المساهمين الحاليين أو المحتملين في الشركات والمصارف، وبالتالي فقدت تلك الشركات مصداقية الجدوى المالية.

وبالتالي فإن أهم أسباب الازمات المالية تتمثل في مخالفة التشريعات والقوانين واللوائح، وتجاوزات للقواعد الرقابية المطبقة خاصة في المؤسسات المالية، وقصور في دور المراجعة وأداء المراجعين.

كل هذا يعكس مدى أهمية الحوكمة من حيث وضوح المسؤوليات لكل مستوى إداري، ووضوح التسلسل الهرمي في إدارة الشركات والمصارف، وتحقيق الضبط الداخلي، وسلامة الاجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات، والثقة والشفافية المتبادلة بين جميع اطراف الشركات والمصارف من جهة وذوي المصالح الآخرين من جهة أخرى.

لم يكن حدوث الازمات المالية بسبب غياب المبادئ الرقابية ومفاهيم الشفافية والمساءلة من الناحية النظرية بقدر ما ارتبط الأمر بعدم التطبيق الحقيقي لهذه المفاهيم وسوء في متابعة تطبيقها بدء بمجالس الادارة وانتهاء بمؤسسات الرقابة في الدولة، الأمر الذي يستلزم في الوقت الراهن التركيز على التطبيق الفعلي والالزامي لمبادئ الحوكمة المحلية والدولية من قبل مختلف الشركات والمؤسسات خاصة المصرفية منها باعتبار أن هذا التطبيق يمثل الضمان الحقيقي لمنع وقوع الأزمات المالية بمختلف أنواعها.

وكمثال عن غياب الحوكمة السليمة كمسبب للازمات المالية، إدراج شركات الانترنت في البورصة في الولايات المتحدة مما أدى الى ارتفاع أسعار أسهمها بدرجة كبيرة (تشكل فقاعة) رغم أن القليل من هذه الشركات كان يحقق أرباح حقيقية، مما أدى الى انفجار الفقاعة عام 2000 وانخفاض أسعار هذه الاسهم بنسبة كبيرة، وهذا يدل بوضوح على عدم مراعاة الشركات للاعتبارات الاخلاقية في تعاملاتها وتقاريرها.

ومن الامثلة البارزة أيضا على غياب الاخلاق في تعاملات الشركات سلوك كبرى مؤسسات التدقيق الخارجي (شركة آرثر اندرسون) التي ارتبطت بفضيحة انهيار شركة الطاقة الامريكية (شركة انرون) من خلال إعاقتها التحقيقات التي أجرتها السلطات التشريعية بشأن انهيار إنرون من خلال إخفاء بل تدمير الوثائق السرية التي تكشف ملابسات القضية، وتواطؤ شركة آرثر اندرسون في إخفاء خسائر انرون ومركزها المالي الحقيقي من خلال حيل وتلاعب محاسبي في القوائم المالية للشركة لإبرازها على أفضل ما يكون وتضخيم الأرباح غير الحقيقية فيها، فكانت بذلك ندرة المعلومات الجيدة عن الأوضاع المالية الحقيقية للشركات من أبرز أسباب هذه الازمة المالية.[10]

2- حلول الأزمة المالية الحالية من منظور الحوكمة

أثبتت الأزمة المالية الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي أهمية الحوكمة في معالجة الأزمات المالية إذ جعلت التطبيقات السليمة في مجال إدارة المخاطر وممارسة رقابة فعالة ضمن أولويات تطبيق حوكمة جيدة، ومن هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة حلول من وجهة نظر الحوكمة يساهم تطبيقها في تفادي مخاطر الأزمات المالية وبالأخص الأزمة المالية الحالية، نذكر منها ما يلي:[11]

- تفعيل دور الرقابة الصارمة على المصارف وعلى أسواق المال العالمية، وإعطاء مزيد من الشفافية على معاملاتها وردع أصحاب الصفقات المشبوهة.
- وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري وعلى عمليات تداولها بين البنوك كأصول مستثمرة، إلى جانب التأكيد على ضرورة تصحيح هامش الاقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق.
- مكافحة الجشع والطمع.
- إلزام المصارف والشركات كافة بالمزيد من الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات المالية وقوائمها.
- العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى المصارف تحت إشراف البنك المركزي.
- ربط مكافآت المسؤولين التنفيذيين وهيكلية الحوافز بكل من الأداء على المدى البعيد ومستوى المخاطر بالنسبة للشركات، مع التشديد على ضرورة توفير مزيد من الافصاح والشفافية فيما يتعلق بنظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين الذي يخضع بدوره لتدقيق المساهمين وموافقتهم.
- تعزيز ممارسات حوكمة الشركات، لاسيما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجالس الادارة الذين ينبغي أن يبقوا على اطلاع دائم على أحدث مستجدات القطاع المالي ليتمكنوا من أداء مهامهم، مع إمكانية إخضاعهم للتدريب عند الضرورة، مع إجراء تقييم سنوي لأداء أعضاء مجالس الادارة الذين ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام المساهمين.
- قيام الدولة بدورها في حماية المصلحة العامة التي تغلب على المصالح التي تظهر داخل المجتمع، باعتبار أن الدولة هي صانعة القواعد القانونية وهي المسؤولة عن مراقبة تنفيذها، وهو ما يوجب دعم أجهزة الرقابة البنكية على المؤسسات المالية.
- ضرورة إعادة توجيه نظام إدارة الاسواق نحو حوكمة أفضل تتمتع بشفافية أكبر، وعلى الصعيد الدولي لابد من إعادة التفكير في دور وتركيب وإدارة العولمة الاقتصادية والمالية وتعزيز القواعد المنظمة بشكل عقلاني.
- الدور الهام للقانون في مراقبة النظام المالي الذي يحكم الأدوات المالية المبتكرة.
- عملية التنظيم في وقت الأزمة تساعد على إنعاش الاقتصاد ولكن كثرة القواعد التنظيمية من شأنه أن يخنق الاقتصاد.

خلاصة:

لقد كشفت الازمة المالية العالمية لسنة 2008 عن الخلل في النظام المالي العالمي، كما أن تداعياتها السلبية جعلت من الضروري التفكير في حل ناجح يقي جميع البنوك والشركات وأموال المساهمين من أزمات مستقبلية، في ظل بروز حاجة ماسة الى المزيد من الشفافية في ادارة الاقتصاد وأسواق المال كمحاولة للاستفادة من هذه الأزمة التي استلزمت تسريع تطبيق التشريعات الخاصة بحوكمة الشركات حتى في المؤسسات المصرفية من أجل تحقيق الشفافية والوضوح. الأمر الذي يؤدي بدوره الى إحداث تطور ملموس في أدائها وزيادة تنافسيتها وتعزيز الثقة فيها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح فأصبحت بذلك الحوكمة وبالأخص الحوكمة المصرفية أكثر من ضرورة لتحقيق الأمان لأي اقتصاد.

المراجع والاحالات:

[1] بوبكر فرج شريعة وكريمة جمعة السعداوي، **دور الحوكمة في تعزيز الافصاح عن الاداء الاجتماعي بالتقارير المالية للمصارف (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا)**، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، العدد 01، ديسمبر 2014، ص171.

[2] سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، **حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص106.

[3] إتحاد هيئة الاوراق المالية العربية، **أخبار الاتحاد: حوكمة الشركات الفرص والتحديات**، الاصدار رقم 11، 2016، ص04-05.

[4] صادق راشد الشمري، **الحوكمة corporate governance دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد17، 2008، ص134.

[5] Toufik Bedj Bedj, **the role of the corporate governance in enhancing the efficiency of Islamic banks and their development**, journal of Islam, law and judiciary, vol 01, issue 02, 2015, p101.

[6] حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – حالة دول شمال افريقيا- ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، ص80-81.

[*] تم إنشاء هذه اللجنة من قبل حكام المصارف المركزية لمجموعة العشرة نهاية سنة 1974 في إطار مصرف التسويات الدولي بهدف التعاون المستمر بين الأعضاء فيما يتعلق بتوفير إطار لمعايير الإشراف ولأفضل الممارسات للإشراف المصرفي.

[7] مصعب موسى، مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الاطراف ذوي العلاقة، مجلة جامعة البعث، المجلد 36، العدد9، 2014، ص204-207.

[8] رسلان أحمد محمد، **الازمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مجلة جامعة الازهر-غزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 14، العدد02، 2012، ص290-291.

[9] ضيف أحمد وعلة مراد، **السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية. رؤية تحليلية إستشرافية**، حوليات جامعة بشار، العدد08، 2010، ص 92.

[10] جهاد خليل الوزير، **حوكمة الشركات وعلاقتها بالأزمات المالية مع الاشارة الى الاجراءات المتخذة لحوكمة الجهاز المصرفي الفلسطيني الكفيلة بمنع وقوع أزمات مالية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الاول لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية في فلسطين تحت عنوان: تدقيق الحسابات: مسؤولية وانتماء، 07 و08 نوفمبر 2012، فلسطين، ص ص 10-12.

[11] سارة بركات، **تطبيق الحوكمة واتفاقية بازل كأحد الحلول لتفادي الأزمات المالية**، مجلة الحقيقة، العدد 35، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015، ص186-188.